

توظيف النحو لشرح الحديث عند السندي (1138هـ)
من خلال حاشيته على صحيح البخاري (ت256هـ)

أ. ناصر مولود الجبو
كلية الآداب/ الجبل الغربي

تمهيد:

إنَّ الحديث النبوي الشريف ميدانٌ خصب لتجديد الشواهد النحوية والصرفية التي تُدعّمُ القواعد الأساسية عند علمائنا الأقدمين، بل نقتبس منه ونستنبط القواعد النحوية، فالحديث النبوي الشريف حجة في الاستشهاد به، في جانب الشريعة، فينبغي أن يكون كذلك أيضاً في الاستشهاد النحوي .

وقد وظّفَ الشيخ السندي القواعد النحوية في خدمة المعاني النبوية؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنى، غير مهتم بمذهب بصري أو كوفي، بل ينتقي منهما ما يخدم المعنى، فلم ينتصر لمذهب على حساب آخر، وما يذكره من آراء النحاة فإنه يذكره دون مخالفة له، بل سكوته عنه يُعدُّ تأييداً له، وإن لم يُصرِّح بذلك، وبناءً على هذا نعرّضُ لشيء من شخصية الشيخ السندي، ونماذج من آرائه النحوية.
اسمه ومولده ونشأته:

من الواضح قلة المراجع التي عرّضت للشيخ السندي، فلم تذكر عنه سوى الفتات من القول الذي لا يلقي ضوءاً كافياً على حياة هذا الرجل، فهو: محمد بن عبد الهادي السندي، ثم المدني الحنفي، أبو الحسن الكبير، نور الدين، الفقيه، المحدث، الحافظ، المفسر⁽¹⁾

(1) ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط المثى، بغداد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1:

262، وهديّة العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ط وكالة المعارف إستانبول ومكتبة المثى، بيروت، 6:

وُلِدَ بالسُّنْدِ ونشأ بها، وطلب العلمَ على علمائها، ثم رحل إلى تستر، وأخذ بها عن جملة من الشيوخ، ثم هاجر إلى الحرمين الشريفين، وأخذ عن جماعة، وسكن المدينة المنورة، ودرّس بالحرم النبوي الشريف، حتى توفي بها في شوال سنة 1138هـ⁽¹⁾.

مؤلفاته:

- للشيخ السندي مؤلفاتٌ مفيدةٌ كثيرةٌ، جديرٌ بنا الاستفادة منها، ك:
- حواشيه على الكتب الستة، إلا أن حاشيته على سنن الترمذي لم تكتمل.
- وحاشيته على شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل .
- وحاشيته على تفسير البيضاوي، المسمى بأنوار التنزيل.
- وحاشيته على الزهراوين لعلي القاري، والزهراوان هما سورة البقرة وآل عمران.
- وحاشيته على فتح القدير لابن الهمام في فروع الفقه الحنفي .
- وحاشيته على الأذكار للنووي .
- وحاشيته على شرح جمع الجوامع .
- وبهجة النظر على شرح نخبة الفكر في أصول الحديث .
- وفتح الودود بشرح سنن أبي داود .
- ومنهل الهداة شرح معدن الصلوات⁽²⁾ .

وفاته:

تُوفِي بالمدينة المنورة، على ساكنها - أفضل الصلاة وأزكى السلام - في شوال سنة ثمانية وثلاثين ومائة وألف من الهجرة (1138هـ)⁽³⁾ .
نماذج من توظيفه النحو في شرح الحديث: للسندي آراء نحوية كثيرة اخترت ما تيسر لي منها، مثل:

⁽¹⁾ ينظر: معجم المؤلفين 1: 262 ، وهدية العارفين 6: 318 .

⁽²⁾ ينظر: معجم المؤلفين 1: 262 ، وهدية العارفين 6: 318 .

⁽³⁾ ينظر: معجم المؤلفين 1: 262 ، وهدية العارفين 6: 318 .

1. إنكاره مجيء الباء للتبعيض:

ذهب السندي إلى القول بعدم جواز أن تأتي الباء للتبعيض، أي بمعنى (من) ومثّل لها السنديّ بشاهد من كتاب الله فقال: " قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) مبنيّ على أنّ الرأس اسم الكل كالوجه، وقولهم: الباء تدل على أنّ المراد به التبعيض، منقوض بقوله تعالى، في التيمم (فَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) فلا عبرة به ..."⁽¹⁾ .

والنحاة مختلفون في مجيء الباء للتبعيض، فجمهور أهل البصرة، ومن وافقهم كابن جني، والعكبري، والمالقي، والسمين الحلبي، والزرکشي، وأبي حيان، وغيرهم، يردّون هذا المعنى مطلقاً، فسيبويه قد قصّر الباء على المعنى الأصلي، وهو الإلصاق، ولم يذكر غير ذلك، فمهما خرجت إلى معانٍ أخرى فإنها تعود إلى الإلصاق، ولم يذكر صراحةً معنى التبعيض للباء⁽²⁾ .

وقال المرادي: "ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر، يتعدّى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ"⁽³⁾ .

وذكر ابن يعيش خروج الباء عن معنى الإلصاق إلى معانٍ مختلفة، ولكنه لم يذكر التبعيض، هل هو منها، فقال " ويسمونها (الباء) مرةً حرفَ إصاقٍ، ومرةً حرفَ استعانةٍ، ومرةً

(1) حاشية السندي 1 : 47 .

(2) ينظر: الكتاب لسببويه ط بولاق ، وطبعة دار الجيل بتحقيق عبد السلام هارون ط الأولى بيروت ، 4 : 217 ، والمقتضب، للمبرد ، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ، سنة 1994م ، 1 : 177 ، و 4 : 142 ، وائتلاف النصره 160 ، وسر صناعة الإعراب 1: 123 ، والتبيان في إعراب القرآن 1: 422 ، ووصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 3 ، 1423هـ ، 2002م ، ص 224 ، والدر المصون 4: 209 ، والبرهان في علوم القرآن 4: 257 ، البحر المحيط 3: 436 ، و 8: 395 .

(3) الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، و أ. محمد نديم فاضل، ط دار الآفاق ص 46 ، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام ، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، سنة 1991 م ، ص 129 .

حرفَ إضافةً" (1)، ومثَّل لهذه المعاني بأمثلةٍ تبيُّنها، ثم أضاف معنى رابعاً، وهو المصاحبة، في قوله: "وأما كونها بمعنى المصاحبة، ففي قولهم : (خَرَجَ بعَشِيرَتِهِ)، و(دَخَلَ عليه بَثْيَابِ السفرِ)، و(اشْتَرَى الفرسَ بِسَرْجِهِ وَلِجَامِهِ)، والتقدير: خَرَجَ وَعَشِيرَتُهُ معه، فهي جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضع الحال، والمعنى: مصاحباً عشيرته، فلَمَّا كان المعنى يعود إلى ذلك، لَقَّبُوا الباءَ بالمصاحبة ... " (2)، ولم يذكر ابن يعيش أن من معاني الباءِ التبعية، وهو رأي الجمهور.

- مذهبُ المجيزين خروجَ الباءِ إلى معنى التبعية:

ذهب - إلى القول بخروج الباءِ إلى معنى التبعية - الكوفيون وأيدهم عددٌ من أهل اللغة والنحو، كالشافعي، والأصمعي، وابن السجري، وابن مالك، والمرادي، والزجاجي، وأبي علي الفارسي، وابن قتيبة، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، وغيرهم (3).

يقول ابن قتيبة - موضِّحاً ذلك - : " تقول العرب: شَرَبْتُ بماءِ كذا وكذا، أي من ماء كذا، قال الله تعالى ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ (4) و﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (5) ويكون بمعنى يشربها عباد الله ، ويشرب منها... ومنه قوله ﴿فَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَوَدَّةٌ بَيْنَهُمْ وَرَحْمَةٌ مِنْ اللَّهِ وَعَلَى الْوَالِدِ وَالْوَالِدَاتِ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ اللَّهِ﴾ (6) أي من علم الله" (7).

(1) شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق د: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م، 4: 474، وينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د: صاحب أبو جناح، 1: 493 .

(2) شرح المفصل 4: 474 ، وجعلها ابن عصفور للحال، ينظر: شرح الجمل 1: 496 .

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 2: 427، والجني الداني 106 ، ومغني اللبيب 1: 105، والمساعد 2: 264 ، وائتلاف النصرة 161 ، والهمع 2: 21 ، وشرح الكافية الشافية 2: 806 ، وأوضح المسالك 3: 37 ،

وشرح الألفية للأشموني 2: 229 .

(4) سورة المطففين: 28.

(5) سورة الإنسان: 6.

(6) سورة هود ، الآية 14 .

(7) تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار التراث ، ص 575 . 576 .

والشافعي يذهب إلى معنى التبويض في الباء، فيستدل على ذلك بجواز مسح بعض الرأس، مستنبطاً ذلك من معنى الباء، فقال "احْتَمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ) جَمِيعَ الرَّأْسِ أَوْ بَعْضَهُ، فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُ يُجْزَى" (1).

وبالنظر في كلام الشيخ السندي، يتبين موافقته لرأي أكثر النحويين القائل بعدم جواز خروج الباء إلى معنى التبويض، والراجح - في نظري - جواز خروج الباء إلى معنى التبويض؛ للشواهد الكثيرة السابقة في ذلك وغيرها، والله أعلم

2 - جزم الفعل بلن :

المشتهر عند النحويين أَنَّ (لن) تنصب الفعل المضارع بعدها، فتخلصه للاستقبال، وتنفيه وتنصبه، فقولك (لن يفعل) نفي لقولك سأفعل، وقد عمِلَتْ (لن) النصبَ لاختصاصها بالمضارع، كقوله تعالى: (لن نُبْرِخَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (2) فَ (نُبْرِخَ) فعل مضارع منصوب بلن، هذا هو المشهور، وأما الجزم بلن فهي لغة عند بعض العرب، يقول أبوحيان: "والمشهور نصب المضارع بعدها (أي لن) وحكى اللحياني في نوادره عن بعض العرب جزمه" (3) وحكى الكسائي أنها لهجة بني صبيح (4).

وقد ذكر الشيخ السندي مسألة الجزم بلن في الحديث الآتي: (عن ابن عمر . رضي الله عنهما . قال : رأيتُ في المنام كأنَّ مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي ، فذهبا بي إلى النار ، فإذا هي مَطْوِيَّةٌ (5) كَطَيِّ البئر ، وإذا لها قرنان كقرني البئر ، وإذا فيها ناس قد عرفتهم فجعلت أقول : أعوذ بالله من النار ، فلقيهما مَلَكٌ آخَرَ فقال : لن تُرَاعَ ، فَفَصَّصْتُهَا : فقال النبي . ﷺ . : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لو كان يصلي بالليل) .

يُبيِّنُ الشيخ مسألة الجزم بلن فيقول: "(لن تُرَاعَ) بالنصب بلن، وفي نسخة (لن تُرَعُ) بالجزم بنية الوقف أو على لغة مَنْ يَجْزِمُ بلن، وَيُحَذِفُ الألفَ لوجود مقتضيه" (6).

(1) الأم ، للإمام الشافعي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 3 ، سنة 1973م ، 1 : 26 .

(2) سورة طه ، الآية 91 .

(3) الارتشاف: 2: 390 . وينظر: توضيح المقاصد 4 : 174 ، والجنى الداني، ص 272 .

(4) ينظر: الهمع 2 : 4 ، وشواهد التوضيح ، ص 217 . .

(5) البئر المطوية المعروشة بالحجارة ، والقرنان : منارتان تُبْنِيان على رأس البئر ، توضع عليهما الخشبة التي يدور عليها المحور وتعلق منها البكرة ، ينظر: اللسان طوى ، قرن .

(6) صحيح البخاري بحاشية السندي، كتاب المناقب، مناقب عبد الله بن عمر ، 2 : 305 وينظر: رواية الجزم في - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للعسقلاني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وآخر ، ط دار الريان للتراث ط 1 ، سنة 1986 م ، 7 : 113 ، وهي منسوبة للقايسي .

فقوله (لن تُرْع) قد جاء في لفظ (لن تُرْع) بالجزم، وهذه الرواية مخالفة لما اشتهر عند علماء العربية، ولهذه الرواية وجهان:

الأول: أن الجزم جاء للوقف بالتسكين، أي بسلب الحركة من الحرف الأخير، فلما سُكِّنَ الحرفُ الأخير التقى ساكنان لسكون ما قبله فحذف أولهما .
ثانيًا- أن السكون للجزم بلن، على لغة من يجزم بها.

والجزم بلن لغة مستعملة عند بعض العرب، يقول الرؤاسي: " فُصحاء العرب ينصبون بـ (أُن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها ... " (1).

وممن حكى الجزم بها من البصريين أبو عبيدة ، واللحياني، وزاد أنها لغة بني صُبَّاح (2).

وذكر ابن هشام شواهد على الجزم بلن، عند من يرى العمل بها، فيقول:

" وزعم بعضهم أنها قد تَجَزِمُ كقوله :

أَيَادِي سَبَا يَاعَزُ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَئِنْ يَحَلَّ لِلْعَيْنِينَ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ (3)

وقوله : لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ (4)

والأول محتمل الاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة (5).

(1) الجني الداني ، ص 226 ، وهمع الهوامع (دار البحوث العلمية) 91/4 .

(2) ينظر : همع (دار البحوث العلمية) 91/4 ، وشواهد التوضيح ، ص 217 .

(3) من بحر الطويل لكثير عزة، ومعنى أيادي سبا: تفرقت وتمزقت بعدكم مثل أيادي سبا، وعز: ترخيم عزة، والمعنى يدعو الشاعر على نفسه بالهلاك، لو فكر في هجرها ، فلن تقر العين بعد فراقها .

والشاهد: استشهد به من قال بمجيء (لن) للجزم ، حيث عملت الجزم في (يَحَلَّى) حيث حذف حرف العلة، وذهب المانعون إلى أن الحذف للضرورة وليس للجزم . ينظر: ديوان كثير عزة ، ص 60 ، وورصف المباتي، ص 357 ، والجني الداني ، ص 272 ، والمعنى 1 : 284 - 285 ، وشرح شواهد المغني للبيدادي: 5: 159 ، حواشية الصبان 3 : 278 .

(4) البيت من مجزوء البسيط، وهو منسوب لأعرابي يخاطب الحسين بن علي - رضي الله عنهما - ، والمعنى: لن يخيب رجاء من وقف ببابك لِسَعَةِ كَرَمِكَ وَكَرَمِ أَصْلِكَ .

والشاهد محيء (لن) جازمة عند من أجاز ذلك في قوله (لن يَخِبُ) ، وأبى ذلك بعضهم وجعله من الضرورة، ينظر: المغني 1: 314 ، والهمع 2: 4 ، والدرر 2: 4 ، وشرح شواهد مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، دار المأمون للتراث 5 : 162 .

(5) المغني 1 : 285 ، وينظر: الجني الداني ، ص 272 .

ويضعفُ ابن هشام هذه اللغة ، فيقول في أثناء كلامه عن المسألة الزنبري "وأما فإذا هو إياها - إنْ تَبَّتْ . فخارجٌ عن القياس واستعمالِ الفصحاء ، كالجزم بلن، والنصب بلم، والجر بعلً، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإنْ تكلم بعض العرب به" (1).

ويقول د: أحمد حسن كحيل عن الجزم بلن: "أما الإسكان فيقصد منه الإسكان المحض الذي ليس فيه روم ولا إشمام ولا تضعيف، وهو عدم الحركة، ولذلك كان أكثر وجوه الوقف استعمالاً وأغلبها دوراناً؛ لأنه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل الاستراحة" (2).

وشبخنا السندي يرى جواز الوجهين في (لن) ويبيّن أنّ النحاة جعلوها مرة ناصبة، ومرة جازمة، وعدم معارضته لهم يدل على أنه يرى جواز الوجهين، ولكنّ الأجود استعمال لن ناصبة، لا جازمة، والله أعلم .

على أنه لا ينبغي أنْ نعد الجزم (بلن) من قبيل الشاذ المهجور؛ لأنه ثبت في لغة بعض العرب، وهم (بنو صُباح) ولكن كل ما هنالك أنه لغة قليلة مرجوحة فلو استعملها إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، بل يكون تاركاً لأجود اللغتين ، ثم إنه لو احتاج إليها في شعر أو سجع، قُبِلَ ذلك منه واستُحْسِنَ (3).

والراجع - حسب علمي - قبول الجزم ب (لن) لكثرة الشواهد في ذلك، وخاصة من الحديث الصحيح؛ ولأنّ كثيراً من الحروف لها أكثر من عمل، يقول سلمان القضاة: "ولا يمنع أن تكون (لن) في أغلب حالاتها ناصبة، وفي بعض حالاتها جازمة؛ لأنها أداة، والأداة قد تؤدي أكثر من وظيفة في التركيب، فالأداة (لا) تكون نافية أحياناً، ويبقى المضارع بعدها مرفوعاً، وتكون ناهية في أحيان أخرى، ويُجْزَمُ المضارعُ بعدها" (4) .

(1) المغني 1 : 106 .

(2) التبيان في تصريف الأسماء ، أ د : أحمد حسن كحيل ، دار السعادة ط 6 ، ص 318 ، وينظر: الوقف عند الصرفيين والقراء للدكتور جابر محمد البراجة، مطابع الشناوي ، ص 46 .

(3) ينظر: - الخصائص 2 : 12 .

(4) القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي، سلمان محمد سلمان القضاة، أستاذ اللغة والنحو في جامعة اليرموك، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إريد، د ط ، 1426 هـ ، 2006 م .

3- إضافة الظرف (حيث) إلى الجملة:

ذهب الكسائي إلى صحة إضافة (حيث) إلى المفرد، وَعَدَّهُ قِيَاسًا سَلِيمًا⁽¹⁾.
 وذهب الجمهور إلى عدم إضافة (حيث) إلى الجملة الاسمية أو الفعلية،
 وعدوا ذلك من النادر الذي لا يقاس عليه، أو من الشاذ، يقول أبو حيان: "وما جاء من
 ذلك حكمنا بشذوذه"⁽²⁾.

ويقول ابن هشام عن حيث "وطيئ تقول: حَوْتُ، وفي الثاء فيهما: الضم تشبيهاً
 بالغايات، لأن الإضافة إلى الجملة كلاً إضافة؛ لأن أثرها - وهو الجر - لا يظهر،
 والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف،..."⁽³⁾.

وقد بيّن الشيخ السندي إضافة (حيث) وهو يعلق على حديث: (... أن النبي .
 صَلَّى ﷺ . صلى حيث المسجد الصغير، الذي دُونَ المسجدِ الذي بِشَرَفِ الرَّوْحَاءِ) .
 علق الشيخ على هذا الحديث بقوله: " (حيثُ المسجدُ الصغيرُ) المسجد بالرفع
 مبتدأ حُذِفَ خبرُهُ، أي: موجود، والجملة مضاف إليه لـ (حيث)؛ فهي لا تضاف إلا إلى
 الجملة، واعتبر القسطلاني المسجد خبر مبتدأ محذوف، وَقَدَّرَهُ (حيث هو المسجد)
 (4) قلت : ولا يظهر لهذا الذي قَدَّرَهُ مَرْجِعٌ؛ إذ لا يَرْجِعُ إلى (حيث)؛ إذ الجملة المضاف
 إليها لم يُعْهَدْ فيها ضمير للمضاف، وأيضاً يظهر عند التأمل فساد المعنى، ولا يظهر
 مَرْجِعٌ آخَرَ فافهم أه"⁽⁵⁾ .

و(حيث) غالباً ما تكون للمكان، وهذا متفق عليه بين النحاة، وقد ترد للزمان،
 والأغلب في إعرابها أن تكون في محل نصب على الظرفية، أو خفض بـ (من) وقد

(1) ينظر: البحر المحيط 1: 155 ، والتذييل والتكميل 2: 228 ، وارتشاف الضرب 2: 262 ، وتوضيح
 والمساعد 1: 530 ، ومغني اللبيب (دار الفكر) ص 134 ، وشرح المفصل لابن يعيش (دار الكتب العلمية)
 3: 114 ، والتصريح 2: 39 .

(2) البحر المحيط 1: 155 ، وينظر: ارتشاف الضرب 2: 262 .

(3) مغني اللبيب (دار الفكر) ص 133 ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (دار الكتب العلمية) 3: 114 .

(4) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، دار الفكر ، 1 : 462 .

(5) صحيح البخاري بحاشية السندي، كتاب الصلاة، باب المساجد التي على طرف المدينة، والمواضع التي
 صلى فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - 1 : 96 .

تخض بغيرها، وقد تقع (حيث) مفعولاً به كما هو رأي الفارسي كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (1) (2).

وقد تستعمل (حيث) للدلالة على الزمان، كقول الشاعر :

للفتى عقلٌ يعيشُ به حيث تهدي ساقه قدمه (3)

و(حيث) تلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية، غير أن إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر، وقد ندر إضافتها إلى المفرد، وهو مذهب الكسائي، وعده قياساً، ومن ذلك قول الشاعر:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب لامعا (4)

ف (حيث) أضيفت إلى (سهيل) ومنه قوله:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم (5)

(1) سورة الأنعام: 124 .

(2) ينظر: مغني اللبيب (دار الفكر) ص 134 .

(3) البيت من بحر المنيد، وهو لطفة بن العبد، والشاهد فيه مجيء (حيث) بمعنى الحين، وهذا قليل حتى إن بعضهم حملها على المكائبة، أي مكان تهدي ساقه قدمه. ينظر: ديوان لطفة، ص 86 ، وخرانة الأدب 7: 19 ، وشرح المفصل 4 : 92 ، وشرح التسهيل 2 : 233 ، وشرح الكافية (يعقوب) 3 : 369 ، والمساعد 1 : 530 . والهمع 1 : 212 ، والدرر 1 : 181 ، ولسان العرب 10 : 168 (س و ق)، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب، ص 238 .

(4) البيت من بحر الرجز، وهو مجهول القائل، وسهيل: نجم معروف، والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرد، وهذا من القليل النادر، ينظر: خرانة الأدب 3: 155 ، وشرح المفصل 4 : 90 ، وشرح التسهيل 2 : 232 ، والتذليل والتكميل 2: 228 ، وشرح الألفية لابن الناظم، ص 391 ، وشرح الكافية (يعقوب) 3: 267 ، والمغني 1 : 152 ، والمساعد 1 : 529 ، والهمع 1 : 212 ، والدرر 1 : 181 .

(5) البيت من بحر الطويل لعلمس بن عقيل، وقيل للفرزدق وليس بديوانه، والحبا: أوساطهم، وبيض المواضي: السيوف البيض ويقصد بلى العمائم: لفها وعطف بعضها على بعض، والمعنى يمتدح قومه بجسارتهم في القتال، وتمكنهم من أعدائهم .

والشاهد فيه: إضافة (حيث) إلى المفرد (لي) هذا وأول بعض النحويين شواهد إضافة (حيث) إلى المفرد، بتقدير جملة بعد (حيث) . ينظر: خرانة الأدب 3: 152 ، وأمالي ابن الشجري 1: 136 ، وشرح المفصل لابن يعيش (دار الكتب العلمية) 3: 115 ، وشرح التسهيل 2 : 232 ، وشرح ألفية ابن مالك لابن

فأضاف الشاعر (حيث) إلى (أَيَّ) وهو من القليل النادر.

"وَأَنْدَرُ مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى مُفْرَدٍ إِضَافَتُهُ إِلَى جُمْلَةٍ مُقَدَّرَةٍ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهَا بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ (1)

أراد: إِذَا رَيْدَةٌ نَفَحَتْ مِنْ حَيْثُ هَبَّتْ لَهُ أَتَاهَا بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ، فَحَدَفَ (هَبَّتْ)

للعلم به، وجعل (ما) عوضاً، كما جعل التتوين في حينئذ عوضاً⁽²⁾.

والذي يظهر - حسب علمي - جواز إضافة (حيث) إلى المفرد، تيسيراً على

طلبة العلم، ولأننا أمرنا بالتيسير على الناس في الشرع، فكيف اللغة، التي هي من

باب أولى.

4- الباء التعليلية (السببية) .

قال البخاري "... كان رسول الله ﷺ . إذا سكت المؤذن بالأولى من صلاة

الفجر، قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر، بعد أن يستبين الفجر، ثم اضطجع

على شقه الأيمن، حتى يأتيه المؤذن للإقامة"⁽³⁾.

يقول السندي: " قوله إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى " كَأَنَّ الْمَعْنَى سَكَتَ بِسَبَبِ

الْفَرَاغِ مِنَ الْمُنَادَاةِ الْأُولَى وَهِيَ الْأَذَانُ، وَتَسْمِيَتِهَا أُولَى لِمُقَابَلَتِهَا لِلْإِقَامَةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ

بَاءَ (بِالْأُولَى) لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ عَنِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ عَنِ الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى

التَّوَكُّفِ وَبِمَعْنَى التَّرْكِ وَبِمَعْنَى الْبَرَاءِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ الْفَرَاغُ، فَآتَى بِالْبَاءِ لِيَكُونَ نَصّاً فِي ذَلِكَ " (4) .

الناظم، ص 391 ، وشرح الكافية (يعقوب) 3 : 267 ، وأوضح المسالك عجزه فقط 3 : 125 ،

والتصريح 2 : 39 ، والهمع 1 : 212 ، والدر المصون 1 : 180 .

(1) البيت من بحر الطويل، وهو لأبي حية النميري، والرَّيْدَةُ: الريح اللينة، ونفحت: هبت، ينظر: مغني اللبيب

(دار الفكر)، ص 134 ، والبحر المحيط 6 : 294 ، والمساعدي 1 : 530 ، والهمع 1 : 212 ، والدر

المصون 1 : 180 ، واللسان: (ريد). والمعنى: إِذَا هَبَّتْ رِيحٌ لَيِّنَةٌ أَتَى ذَلِكَ الْخَلِيلَ بِمَا يَرَوِي ظمّاً خَلِيلَتَهُ،

لا يكاد يمل، والشاهد: قطع (حيث) عن الإضافة، والتعويض عن ذلك بما .

(2) شرح التسهيل 2 : 232 ، 233 .

(3) صحيح البخاري بحاشية السندي، كتاب الأذان باب من انتظر الإقامة ، 1 : 116 . 117 .

(4) صحيح البخاري بحاشية السندي كتاب الأذان باب من انتظر الإقامة ، 1 : 116 . 117 .

وعرّف ابن مالك السببية بقوله: "فهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل مُعَدَّاهَا مجازًا، نحو ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾" (1)(2).

وللباء معنيان آخران قريبان من معنى السببية، وهما الاستعانة والتعليل، يقول ابن هشام في تعريف الاستعانة: "وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ وَنَجَرْتُ بِالْقَدُومِ" (3).

ووجد النحويون فرقًا بين باء السببية وباء الاستعانة، لا يمكن إهماله، فقالوا "باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو: مات زيدٌ بالحُبِّ، وبالْجُوعِ، وَحَجَّجْتُ بتوفيق الله، وباءُ الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله، الذي هو آلة نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَنَجَرْتُ الْبَابَ بِالْقَدُومِ، وَبَرَيْتُ الْقَلَمَ بِالسَّكِينِ، وَخُضْتُ الْمَاءَ بِرِجْلِي، إذ لا يصح جعلُ القلمِ سببًا للكتابة، ولا القَدُومُ سببًا للنجارة، ولا السكينِ سببًا للبري، ولا الرَّجُلُ سببًا للخوض، بل السببُ غيرُ هذا" (4).

يقول ابن مالك: "وباء التعليل هي التي يحسن (غالبًا) في موضعها اللام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾ (5)، و﴿فِظْمِرٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ (6) ...، وكقول الشاعر:

ولكن الرزية فقد قرم *** يموت بموته بشر كثير (7)

(1) سورة البقرة: جزء من الآية: 22 ، شرح التسهيل 3 : 149 ، وينظر الجنى الدانى : 39 .

(2) شرح التسهيل 3 : 149 ، وينظر الجنى الدانى : 39 .

(3) مغنى اللبيب (دار الشام للتراث) 1 : 103 ، وينظر: الهمع 2 : 121 .

(4) همع الهوامع (دار البحوث العلمية) 4 : 158 .

(5) سورة البقرة : 54 .

(6) سورة النساء : 160 .

(7) البيت من بحر الوافر لمليل بن الدهقانة التغلبي وفي البيان والتبيين ط دار الفكر برواية إذا ما مات مثلى

مات شئ يموت 2 : 303 يراجع شرح التسهيل 3 : 150 وهذا الشاهد قلما يوجد في كتب النحو ، وقرم

اسم رجل ، والمعنى : أن موت هذا السيد المسمى قرم خطر جسيم حيث يفقد الكثير لذة الحياة بعده .

والشاهد مجى الباء للتعليل لجواز مجيء اللام محلها وذلك في قوله (يموت بموته) والمعنى: يموت

لموته. شرح التسهيل 3 : 150 ، وينظر: همع الهوامع 2 : 21 .

ويقول ابن عقيل: " الباء للتعليل، وهي التي تحسُن غالبًا في موضع اللام، وهذه هي التي عبر عنها المغاربة بباء السبب " (1)، وأيد السيوطي قول أكثر النحاة بأنَّ التعليل والسببية هما معنى واحد من معاني الباء، فقال: " يدل لذلك أنَّ المعنى الذي سُمِّيَ به باء السببية موجود في باء التعليل؛ لأنه يصلح أن يُنسَبَ الفعل لما دخلت عليه باء التعليل، كما يصح ذلك في باء السبب، فنقول: ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل، وأما ﴿يَأْتِمُرُونَ بِكَ﴾ (2) فالباء فيه ظرفية، أي: يأتُمرون فيك، أي: يتشاورون في أمرك؛ لأجل القتل، وهذا هو الحق " (3) .

وبيَّن العكبري أنَّ الباء تكون للسببية، كما في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (4) فقال: " (بما كانوا) الباء بمعنى السبب؛ أي عاقبناهم بسبب فسقهم" (5). " ولم يذكر الأكثرون باء التعليل؛ استغناء بباء السببية؛ لأنَّ التعليل والسبب عندهم واحد، ولذلك مثلوا باء السببية بهذه المثل التي مثل بها ابن مالك (6) للتعليل" (7). ويظهر من خلال هذه النماذج السابقة قدرة الشيخ السندي على توظيفه النحو في شرح الحديث، فهو ملم بكثرة الآراء النحوية وتوجهاتها وغير ذلك، وما ذكرته من نماذج نحوية قد دل على شيء من ذلك، فرحم الله هذا العالم الجليل على ما قدمه من آراء خدمةً للغة والدين، والله الموفق إلى كل خير .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وسبحانك اللهم ربنا وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك .

(1) المساعد 2: 262 ، وينظر: الجني الداني 39 - 40 .

(2) سورة القصص، جزء من الآية 20 .

(3) همع الهوامع (دار الكتب العلمية) 337/2 .

(4) سورة البقرة ، الآية 59 .

(5) التبيان في إعراب القرآن 1: 67 .

(6) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك 2: 804 .

(7) الجني الداني، ص 39 - 40 .

خلاصة البحث

أبرز هذا البحث حياة السندي العلمية، ثم عرّج على مؤلفاته العلمية، و اختار بعض التوظيفات النحوية كإنكاره لمجيء الباء للتبعيض موافقاً في ذلك لجمهور النحويين، وكمسألة جزم الفعل بلن، فشيخنا السندي يرى جواز الوجهين في عمل (لن) ،وبيّن أنّ النحاة جعلوها مرة ناصبة، ومرة جازمة، وعدم معارضته لهم يدل على جواز الوجهين في نظره.

وأظهر هذا البحث مدى مكانة الحواشي في إظهار كثير من العلوم. وأوضح هذا البحث ما في الحواشي والشروح من الفوائد اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية.

وبين هذا البحث وجود حس لغوي عند الشيخ السندي، ومدى قوة اطلاعه على كتب النحاة وأهل اللغة، وغيرها من النتائج، التي يمكن الوصول إليها، من خلال القراءة في حاشية السندي على صحيح البخاري أو على غيره، والله ولي التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المراجع:

1. معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، ط المثنى ، بغداد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
2. هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، ط وكالة المعارف إستانبول ومكتبة المثنى ، بيروت.
3. الكتاب لسبويه ط بولاق ، وطبعة دار الجيل بتحقيق عبد السلام هارون ط الأولى بيروت.
4. المقترض، للمبرد ، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ، سنة 1994م.
5. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المألقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 3 ، 1423هـ ، 2002م.
6. الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د : فخر الدين قباوة ، و أ. محمد نديم فاضل، ط دار الآفاق.
7. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام ، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، سنة 1991 م.
8. شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق د: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ ، 2001م.
9. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د: صاحب أبو جناح.
10. تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار التراث.
11. الأم ، للإمام الشافعي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 3 ، سنة 1973م.
12. صحيح البخاري بحاشية السندي، كتاب المناقب، مناقب عبد الله بن عمر .
13. فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للعسقلاني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وآخر ، ط دار الريان للتراث ط1 ، سنة 1986 م.
14. شرح شواهد مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، دار المأمون للتراث.
15. التنبیان فی تصريف الأسماء ، أ د : أحمد حسن كحيل ، دار السعادة ط 6.
16. الوقف عند الصرفيين والقراء للدكتور جابر محمد البراجة، مطابع الشناوي.
17. القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي، سلمان محمد سلمان القضاة، أستاذ اللغة والنحو في جامعة اليرموك، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إريد، د ط، 1426 هـ ، 2006 م
18. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، دار الفكر.